مشكلة فائض السيولة
وأضرارها على المصارف الإسلامية

الباحث/ صنت المطيري

ملخص البحث

الملخص باللغة العربية

مما لا شك فيه أن مشكلة السيولة المصرفية من أهم المشكلات التي تؤرق رجال البنوك فعملوا على حلها من خلال طرق متعددة وهذا البحث يحاول التعريف بمشكلة فائض السيولة والأضرار التي تلحق المصارف الإسلامية نتيجة فائض السيولة..

الكلمات المفتاحية: مشكلة ــ السيولة ــ الاقتصاد ــ فائض ــ أضرار

الملخص باللغة الإنجليزية:

There is no doubt that the problem of bank liquidity is one of the most important problems that plague bankers, so they worked to solve it through multiple methods. This research tries to define the problem of excess liquidity and the damages that Islamic banks inflict as a result of excess liquidity.

key words: Problem - Liquidity - Economy - Surplus - Damage

المبحث الأول: التعريف بمشكلة فائض السيولة

توطئة:

تؤدي المصارف دوراً مهماً في اقتصادات الدول، ورغم ذلك لم نجد لهذه المصارف في اقتصادات الدول النامية الدور ذاته، وذلك بسبب عدم قدرة هذه المصارف على تقدير مستوى السيولة المصرفية التي يتوجب الاحتفاظ بها، وبالتالي عدم رفدها للاقتصاد بالأموال اللازمة للنهوض بالوضع الاقتصادي الذي يحتاج إلى تنمية، وذلك بسبب احتفاظها بسيولة مالية كبيرة وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل في رفد مشاريع التنمية.

ولا تخفى أهمية المصارف اليوم بسبب اتصالها بالحياة الاقتصادية من مناح شتى، ولعلاقتها الوثيقة بالحكومة والأفراد عن طريق تقديم مختلف الخدمات الاقتصادية التي تسبب دوران عجلة الاقتصاد، إلا أن هذا النشاط المصرفي اعترضته عراقيل وصعوبات، ومن أهمها: فائض السيولة لدى المصارف بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص، ولا سيما في اقتصادات البلدان النامية الأحادية الجانب، أي التي تعتمد على مورد أساسي في اقتصادها مثل: النفط، وذلك يتطلب بحثاً مستمراً عن مجالات لاستثمار الفائض، وذلك من أجل رفد الاقتصاد الوطني وخاصةً المشروعات التنموية للنهوض بالواقع الاقتصادي[1].

وبما أن البنوك المركزية تمثل السلطة النقدية المسؤولة عن استقرار أنشطة المصارف ورقابتها الدائمة، فإنه من المهم أن تعمل على إيجاد وسائل وأدوات قادرة على امتصاص هذا الفائض؛ لأن وجود فائض نقدي لديها بكميات كبيرة سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد، وازدياد التضخم الذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف أمام العملات الأخرى.

ويجب على المصارف أن تتوجه للاستثمار الأمثل لهذا الفائض عن طريق رفد المجالات التنموية، ولا سيما مشروعات البنية التحتية وغيرها.

ويعد كلاً من فائض السيولة أو العجز في السيولة أمران مرفوضان؛ لأنهما يسببان جملة من الآثار المتتالية، والتي تؤدي في النهاية إلى نقص عائد الأموال

[1] – انظر: فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق، لوحيدة آل منشد، وعدنان الصفار، دراسة بحثية نشرت في مجلة الدنانير، العدد السابع.

المستثمرة من ناحية، وإلى نقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها المصرف الإسلامي من ناحية أخرى.

وبما أن المصارف الإسلامية حديثة العهد في هيكل النظام المصرفي عموماً، ورغم قصر الفترة الزمنية من نشأتها، إلا أنها تحتل مكانةً مميزةً خاصةً فيما يتعلق بجذب المدخرات (وخاصةً المدخرات المكتنزة لدى الأفراد، وذلك بسبب ابتعادهم عن إيداعها في المصارف التقليدية تجنباً لشبهة الربا المحرم)، وإعادة توظيفها في المجالات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد القومي.

كما ويعتبر فائض السيولة من التحديات المستمرة التي تواجه المصارف الإسلامية، وبخاصة في ظل وجود فائض للسيولة يزيد عن الحاجة الفعلية للمصرف، وقد يبدو بصورة أو بأخرى تجميداً لأموال كان بالإمكان توظيفها في مجالات تؤدي إلى حصول المصرف على أرباح إضافية، ومن ثم يمكن أن يفسر ذلك في عدم إتباع أسلوب رشيد في إدارة السيولة تتميز بالكفاءة والفعالية[1].

وتعاني المصارف الإسلامية عموماً من مشكلة فائض السيولة، فالاحتفاظ بسيولة زائدة وعدم توظيفها يؤدي إلى تجميد مبالغ ضخمة من موارد المصرف كان بالإمكان استثمارها في مجالات تدر دخلاً للمصرف وتحقق عائداً مجزياً للمودعين، وتنبع أهمية ذلك من الدور الذي تلعبه إدارة السيولة في مساعدة المصارف الإسلامية في الاحتفاظ بكميات مناسبة من السيولة وبما يساهم في تحقيق التوازن بين الربحية ومتطلبات سحوبات المودعين، كما تساهم في تعزيز قدرة المصارف الإسلامية على الاستجابة لاحتياجات المودعين من جهة، وسداد المستحقات من جهة أخرى سواء كانت دورية أم غير دورية.

- **تعريف المشكلة وتحديدها:**

- المشكل: بضم الميم وكسر الكاف، شكل الامر بمعنى أشكل، أي: التبس، فهو مشكل[2].

أ- تعريف المشكلة: هي موقف يتحدى العقل ويثير التفكير، وقد تكون المشكلة مرتبطة بحاجة أو برغبة لدى أفراد المجتمع لم تشبع بعد، مثل: (مشكلة المواصلات- التعليم-

[1]- انظر: نفس المصدر السابق.

[2]- انظر: معجم لغة المؤلفين: ٤٣٠/١.

الترفيه)، وقد تعوّدنا عندما نتحدث عن طريقة حل المشكلات في التعليم أن نصوغ المشكلة للتلاميذ، ونطالبهم بمحاولة حلها، ولكن المطلوب هنا أن يتعلم التلاميذ أن يدركوا، وأن يروا، وأن يشعروا بوجود مشكلة.

ب–تحديد المشكلة: تبدأ هذه الخطوة عندما يتبين لنا وجود موقف به خلل أو خطأ، أو موقف يتحدى العقل، ويسبب لنا نوعا من التوتر، والهدف من هذه الخطوة هو إيجاد أفضل تعبير عن تلك المشكلة أو القضية، يركز على جوهر نقاط الجدال حولها، ومن المفيد أن يحدد المفكر مجموعة الأسئلة التي تساعده في حل المشكلة، والتي تدفعه إلى التفكير في حلول متنوعة وبدائل مختلفة، وتعبر الأسئلة عادة عن جوانب المشكلة المختلفة التي يريد المفكر أن يجد لها أفكاراً، وحلولاً مناسبة[١].

– تعريف فائض السيولة:

– أولاً: تعريف الفائض لغة:

مشتقة من (فيض): فاض الماء والدَّمعُ ونحوهما، يَفِيض فَيْضاً وفُيُوضةً وفُيُوضاً وفَيَضاناً وفَيْضُوضةً: أَي كثر حتى سالَ على ضَفَّةِ الوادي، وفاضَتْ عينُه تَفِيضُ فَيْضاً: إِذا سالت، ويقال: أَفاضَتِ العينُ الدمعَ تُفِيضُه إِفاضة، وأَفاضَ فلان دَمْعَه وفاضَ الماء والمطرُ والخيرُ: إِذا كثر، وفي الحديث: ويَفِيضُ المالُ؛ أَي: يَكْثُر من فاضَ الماء والدمعُ وغيرُهما، يَفِيض فَيْضاً: إِذا كثر، والحَوْضُ فائض: أَي ممتلئ، والجمع: أَفْياضٌ وفُيوضٌ [٢].

– ثانياً: تعريف فائض السيولة اصطلاحاً:

وأما معناه في اصطلاح المصرفيين:

فقد وجد الباحث تشابه المصادر العربية والإنجليزية في مفهوم فائض السيولة في المصارف.

– فيعرفه بعضهم بأنه: "التراكم غير الطوعي من الاحتياطات السائلة من البنوك"[٣].

---

[١] – انظر: تنمية الأدب كمدخل لتعليم اللغة العربية: ٦٠/١.

[٢] – انظر: لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، الناشر: دار صادر، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى: باب (فيض): ٢١٠/٧؛ وتاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، باب (فيض): ٤٧٠٤/١؛ والمعجم الوسيط، باب: (الفاء): ٧٠٨/٢.

[٣] – انظر: Pierre-Richard Agénor and Karim El Aynaoui, "Excess Liquidity, Bank Pricing Rules, and MonetaryPolicy" (Manchester: Centre for Growth and Business Cycle Research, Economic Studies, ٢٠٠٨), p٣.

وكلمة (غير الطوعي) في التعريف: توحي بأن وجود هذه الفائض كان رغماً عن البنك، أو أنه اضطُر لوجوده، حيث يكون استجابة لقانون الاحتياطي الإجباري مثلاً، ولا يحقق هذا المبلغ عائداً.

كما إن التعريف السابق يبين مصدر تراكم هذه السيولة الفائضة، حيث ذكر أنها تظهر بسبب الاحتياطات التي يتخذها البنك لأي سبب من الأسباب.

- ويعرفها موقع أجنبي بأنها:

"مقدار النقود التي يحتفظ بها البنك فوق متطلباته المعتادة"[١].

- كما تُعرّف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فائض السيولة بأنه:

"توافر سيولة زائدة عن حاجة المؤسسة"[٢].

فلا يرى الباحث: فرقاً بين تعريف المشتغلين في المصارف التقليدية، وتعريف المشتغلين في المصارف الإسلامية، فكلاهما يعني نفس المفهوم.

ويبدو في عرف البنوك: أنه إذا تم تجاوز نسبة السيولة التي تحددها لنفسها لأي سبب من الأسباب، كالاستجابة لنسبة الاحتياطي القانوني مثلاً باعتباره إجراءً من إجراءات التحوط، عندها تكون هذه المبالغ: فائضاً في السيولة[٣].

ولقد ذكرنا فيما سبق أن السيولة تعني النقد، ومعنى أن تكون نسبة سيولة المصرف مرتفعة؛ أي أن لدى هذا المصرف نقداً سائلاً (Cash) بكمية كبيرة.

ومعلوم أن وظيفة البنك هي توظيف هذه النقود السائلة في استثمارات تدرّ عليه ربحاً، فإذا احتفظ البنك بسيولة عالية، هذا يعني أن ربحه سينخفض بسبب العلاقة العكسية بين الربحية والسيولة، وبمعنى آخر فإن توفر السيولة بشكل كبير دليل على أن توظيف النقود لم يتم بشكل مناسب، أو أن هذه النقود معطلة[٤].

---

[١] – انظر : http://www.investorwords.com/٩٦٢٠/excess_liquidity.html seen at ١٣/١٢/٢٠١٤.

[٢] – انظر : المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم (٤٤)، (السيولة: تحصيلها وتوظيفها).

[٣] – انظر : See: Required Reserves, AmosWEB Encyclonomic WEB*pedia, http://www.amosweb.com/cgi-bin/awb_nav.pl?s=wpd&c=dsp&k=required+reserves , seen at ٧/٣/٢٠١٤

[٤] – انظر : فائض السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة فقهية لمصرفي: بنك إسلام ماليزيا وبيت التمويل الكويتي بماليزيا، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا: مايو/ ٢٠١٥م: ص ٢٧.

- **يرجّح الباحث من خلال اعتماده على ما سبق:**

أنه يمكن تعريف الفائض في السيولة النقدية لدى المصرف الإسلامي بأنها:

" زيادة رصيد النقد الفعلي عن رصيد النقد الواجب الاحتفاظ به، وينشأ هذا الفائض عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة (الودائع بشكل أساسي) أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كليهما معاً، ويحدث ذلك الفائض نتيجة مجموعة من الأسباب، وينتج عنه مجموعة من الآثار السلبية "[1].

- **ومن أهم أسباب فائض السيولة في المصارف الإسلامية:**

- علاقة المصرف الإسلامي مع المصرف المركزي، حيث يلعب المصرف المركزي دوراً أساسيا في كونه الملجأ الأخير للقروض المقدمة للمصارف التقليدية في حال عسرها، وهذه الخدمة يقدمها المصرف المركزي مقابل فائدة، وبما أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة فهي محرومة من هذه الخدمة.
- تعمل المصارف الإسلامية في أغلب دول العالم في ظل بيئة مصممة لتتناسب مع العمل المصرفي التقليدي، وذلك نتيجة لسيادة وانتشار الجهاز المصرفي التقليدي منذ زمن بعيد.
- نقص وقلة الأدوات المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية، ويتفق كثير من الاقتصاديين بأن سوق الصكوك الإسلامية تعد إحدى أهم الأدوات الاستثمارية الواعدة في استثمار السيولة.
- عدم وجود سوق مالية إسلامية دولية متطورة، لأن وجودها يساعد على امتصاص هذه الزيادة في السيولة ويعزز البنية الأساسية للخدمات المالية الإسلامية.

ولا شك أن نجاح تجربة عمل المصارف الإسلامية في العالم الإسلامي جعلها تواجه فائضاً وزيادةً في السيولة النقدية، حيث يبحث المجتمع الإسلامي عن بدائل شرعية بعيداً عن البنوك الربوية، وهذا جعل من زيادة حجم الودائع والحسابات الاستثمارية أمراً حتمياً، ولكن صعوبة ومحدودية قدرة المصرف الإسلامي في تعامله مع فائض السيولة بسبب تطبيقه للشريعة الإسلامية واستثماره للأموال في مشاريع اقتصادية مختلفة تقوم على المشاركة في الربح والخسارة حدت من منافسته للبنوك التقليدية، وتجربة البنوك الإسلامية في هذا المجال ليست كبيرة لحداثة نشأتها، وهذا

[1] – انظر: دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، لحكيم براضيه، وجعفر مهني، دار اليازوري، الأردن: (٢٠١٦ م).

بخلاف البنوك التقليدية التي تستطيع التعامل بسرعة وسلاسة مع فائض السيولة، حيث تودع هذا الفائض في بنك آخر وبفائدة معلومة، كما أن اهتمام البنوك الإسلامية بالاستثمار قصيرة الأجل وعدم الاستثمار في المشاريع طويلة الأجل يؤدي إلى تكديس الأموال، وهذا لا يخدم التنمية الاقتصادية [1].

المبحث الثاني: الأضرار التي تلحق المصارف الإسلامية نتيجة فائض السيولة

في سبيل تحقيق المصارف الإسلامية نوعاً من التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها في جميع الظروف؛ فإنها مجبرة على الاعتماد على إدارة متيقظة ورصينة للموارد المالية، وتخطيط دقيق للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وفي ظل عدم وجود منافذ كافية يمكن من خلالها الحصول على السيولة النقدية، وتحوطاً لطلبات السحب المفاجئ، فإن المصارف الإسلامية مضطرة للاحتفاظ باستمرار بجزء من مواردها المالية على شكل نقد جامد أو ودائع مصرفية بدون عوائد، تفوق نسب السيولة المقررة من البنوك المركزي، مضحيةً بذلك بعوائد توظيف هذه الأموال، وذلك يؤثر على سمعة المصرف أمام البنك المركزي وهيئات التصنيف والمودعين، وقد يؤدي إلى الانخفاض في قيمة السيولة المحتفظ بها بسبب التضخم.

ويميل الباحث هنا إلى أنه تجدر الإشارة إلى تأثر مستوى النقد الواجب الاحتفاظ به في المصارف الإسلامية بعدة عوامل مهمة، منها:

١- القوانين والتعليمات الصادرة من المصارف المركزية، والتي تخضع لها المصارف الإسلامية، ومن هذه القوانين والتعليمات ما يلي:

- تطلب البنوك المركزية من البنوك الفرعية الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي الودائع؛ كأموال سائلة أو قابلة للتحويل إلى نقد، وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى[2].
- تطلب البنوك المركزية من البنوك الفرعية أن تودع لديها أموالاً سائلةً بدون فائدة توازي نسبة معينة من الودائع، وتحسب على أساس المتوسط الحسابي البسيط عن أيام العمل خلال الشهر، وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى.

---

[1]- انظر: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، لعلي السالوس، بحث مقدم إلى: الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي – رابطة العالم الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة، خلال الفترة: ١٩-٢٣ محرم ١٤٣٢هـ، الموافق لـ: ٢٥-٢٩/ ١٢/ ٢٠١٠م.

[2]- انظر: إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية، لأحمد الرباطي، وصابرين الحداد، مشاركة في المؤتمر الدولي الثامن للمالية والمصرفية الإسلامية: (٢٠١٥م).

٢- مدى إمكانية الحصول على نقد من خارج المصرف الإسلامي بسهولة، فكلما كان من الممكن تدبير العجز النقدي بسهولة وطبقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، كلما تطلب ذلك الاحتفاظ برصيد نقدي قليل والعكس بالعكس.

٣- طبيعة وسهولة تحويل عناصر الأصول المتداولة الأخرى إلى النقد، فإذا كانت معظم عناصر الأصول المتداولة شبه نقدية كلما تطلب ذلك الاحتفاظ برصيد نقدي قليل والعكس صحيح.

٤- سلوك عناصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، فإذا كانت هذه التدفقات متذبذبة تطلب ذلك الاحتفاظ برصيد نقدي مرتفع لمواجهة التغيرات غير المتوقعة، أما إذا كانت هذه التدفقات مستقرة تطلب ذلك مستوى نقدي منخفض نسبياً[١].

وتختلف طبيعة السيولة في النظام المصرفي الإسلامي عنها في النظام المصرفي التقليدي، حيث أن البنوك الإسلامية لا تحتاج إلى توفير سقف معين من السيولة لمواجهة الطلب على الودائع الاستثمارية، وذلك لأن الودائع الاستثمارية تخضع لنظام المضاربة الشرعية الذي يقضي بعدم جواز سحب أموال الودائع قبل انتهاء الأجل، وتدخل ضمن مشروع لا يجوز أن تخرج منه إلا بعد انتهاء المشروع.

وتحكم السياسات النقدية التي تحكم إدارة النقد في المصارف الإسلامية عدة عوامل يضعها المصرف الإسلامي في عين الاعتبار لدى وضع سياساته النقدية، ومن أهمها:

- سياسة الاستثمار بشكل عام، وعدم حبس المال.
- سياسة تدبير العجز في السيولة دون اللجوء إلى الاقتراض الربوي.
- سياسة استثمار الفائض في السيولة دون اللجوء إلى الاقتراض الربوي.
- سياسة أولوية التعامل مع المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية.
- سياسة تجنب التعامل مع البنوك التقليدية إلا للضرورة القصوى، وبعيداً عن الفائدة وكل ما هو مخالف للشريعة الإسلامية الغراء.
- سياسة الالتزام بقوانين المصرف المركزي.

وهناك صعوبات كبيرة تواجه المؤسسات المالية الإسلامية حيال إدارة سيولتها، ولعل السبب الأبرز هو عدم قدرة المصرف على الموازنة بين مصادر

[١]- انظر: نفس المصدر السابق.

الأموال واستخداماتها، فتوافر السيولة لدى المصرف تعني زيادة الأصول التي لا تحقق ربحاً مرتفعاً، وهذا سيضر بأهداف الربحية، وتحقيق ربحية عالية يعني في أحد أبعاده الاستثمار في أصول قليلة السيولة، وحدوث أي انخفاض في التدفقات النقدية سيعرض المصرف لمخاطر جمة لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته عندما يحين أجل الاستحقاق.

كما ويجب على المصارف الإسلامية أن تسعى لاستثمار أموالها الفائضة في المكان والزمان المناسبين، وتخطي سلسلة من الصعوبات والعقبات[1].

- **وتتمثل أهم الأضرار والتحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية فيما يأتي:**

- **التحدي الأول:** ويتمثل في العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية، حيث تعاني المصارف الإسلامية من رقابة البنك المركزي عليها، إذ يتم إخضاعها للأنظمة واللوائح المعمول بها، فتفرض المصارف المركزية جملة قيود، وتعتبر هذه القوانين والتنظيمات التي يلزم بها المصرف المركزي جميع المؤسسات المالية في إطار دورة التنظيمي من أهم تحديات العمل المصرفي الإسلامي، حيث يمتلك المصرف المركزي باعتباره ممثلاً للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية عبر تزويده المصارف بالنقد المطلوب، فإذا اعتمد المصرف المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياجات النقدية المتوفرة لديها، وتعتمد سياسة المصرف المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف ويوسع سيولتها المصرفية، بما يسمح بتوسيع قدرتها الاقتراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة[2].

وينتج عن هذه العلاقة مع البنك المركزي ما يأتي:

- سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية وضرورة التفريق بين طبيعة الحسابات القانونية والشرعية في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية.

---

[1] - انظر: فائض السيولة في المصارف الإسلامية، لمصطفى بسام، دراسة فقهية لمصرفي بنك ماليزيا وبيت التمويل الكويتي بماليزيا، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا: (٢٠١٥ م).

[2] - انظر: تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، لعبد الكريم قندور، وحكيم براضيه، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية: (٢٠١٤ م).

- سياسة الإيداع لدى المصرف المركزي والدعم قصير الأجل لطلبات المصارف الإسلامية من السيولة[1].
- مشكلة الملجأ الأخير أو المقرض الأخير والذي يحتم على المصارف الإسلامية التعامل بالفائدة مع البنك المركزي لإدارة السيولة قصيرة الأجل.
- سياسة العرض والإفصاح للحسابات الختامية ومراعاة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك أن العرض والإفصاح للحسابات في الصيرفة الإسلامية يختلف عن مثيلاتها التقليدية بسبب اختلاف طبيعة الأصول والخصوم، ولذلك ينبغي تماشي سياسة الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- هيكلة علاقة المصارف الإسلامية مع أصحاب الحسابات الاستثمارية والممولين، خاصة في مجال توقيع الأرباح، لأن ذلك يعكس مدى شفافية المصارف الإسلامية وإتباعها لأسس العدالة في علاقتها مع الزبائن.
- المعاناة من القوانين التي قد تقيد من حركتها في جوانب الاستثمار الداخلي أو الخارجي[2].

– **التحدي الثاني:** غياب سوق النقد بين المصارف الإسلامية، ولا يخفى امتلاك البنوك التقليدية سوقاً نقدياً تجتمع فيه صفات عدة أهمها:

- تعدد المنتجات المتداولة.
- التجربة والخبرة الطويلة في تداولات هذه الأسواق، مما يسهل معرفة الأخطاء ومن ثم تصحيحها.

إلا أن المصارف الإسلامية بحكم حداثتها مقارنة بالمصارف التقليدية، فما زالت تواجه مشكلة غياب أو نقص سوق نقدي للتعاملات قصيرة الأجل بين المصارف الإسلامية، وهذا من أكبر التحديات إلى جانب إدارة السيولة والاستثمار قصير الأجل.

وبحكم عدم شرعية أغلب الأدوات المستعملة في سوق النقد التقليدية، يبقى الرهان كبيراً في تطوير وإيجاد البدائل الملائمة، وقد تم ذلك فعلاً من خلال تجارب بعض الدول الإسلامية، ولعل أهمها تجربة ماليزيا والسودان والبحرين[3].

---

[1] – انظر: إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية، لأحمد الرباطي، وصابرين الحداد، مشاركة في المؤتمر الدولي الثامن للمالية والمصرفية الإسلامية: (٢٠١٥م).

[2] – انظر: نفس المصدر السابق.

[3] – انظر: أساسيات التمويل الإسلامي، لمنذر قحف، دار المنهل، عمّان: (٢٠١٣ م).

- **التحدي الثالث:** غياب السوق الثانوية الإسلامية، حيث تحتاج السوق الثانوية إلى تنشيط من قبل الشركات والصناديق الحكومية، وينبغي تشجيع وتوعية المستثمرين والمتعاملين بأهمية سوق التداول وخلق الآليات المناسبة، وإيجاد أدوات مالية تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، كما أن التداول في السوق الثانوية يمكن أن يتاح إلكترونياً، وسوق الصكوك لا يمكن أن يقوم ويتطور دون أن تكون هناك إصدارات أولية ضخمة يمكن أن تتشكل منها السوق الثانوية للصكوك.

- **التحدي الرابع:** مشكلة المقرض الأخير، وهي من أهم المشكلات في العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي، حيث أن قيام هذا الأخير بدور المقرض الأخير للسيولة وفقاً لآليات الفائدة لدى البنوك التقليدية، ولكن المصارف الإسلامية لا يمكنها أن تعتمد على الفائدة كما هو معروف، وإنما تعتمد على منتجات خالية من الربا وسائر المحرمات الأخرى.

- **التحدي الخامس:** تعامل المؤسسات المالية الإسلامية أقرب ما يكون للمصارف الاستثمارية، حيث تتعامل كثيراً في الأصول المادية وتتملك سلعاً وعقارات، وهذا يزيد عملية تسييل تلك الأصول[1].

- **التحدي السادس:** عادةً ما تخضع المصارف الإسلامية إلى نفس الضوابط وقواعد الرقابة التي تحكم أعمال البنوك التقليدية، وكان من نتيجة ذلك عدم سماح القوانين بأن تساهم تلك المصارف في رؤوس أموال الشركات بما يزيد عن حقوق الملكية، وفرض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية، رغم أنها غير ملزمة بردها كاملة لأصحابها، وكذلك عدم القدرة على اللجوء إلى البنك المركزي للحصول على السيولة.

- **التحدي السابع:**محدودية وضحالة السوق النقدي وسوق ما بين البنوك المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية هو السبب الرئيسي لمخاطر السيولة.

- **التحدي الثامن:**غياب أدوات السيولة القصيرة الأجل التي يمكن أن تستثمر فيها المصارف الإسلامية جزءاً من سيولتها، وكذا غياب آلية اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) أو التسليف لمدة يوم.

[1] – انظر: تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، لمحمد نور علي عبد الله، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي: (٢٠٠٢ م).

– **التحدي التاسع:**القيود الشرعية على بيع الديون والتي تمثل جزءًا مهما من أصول المصارف الإسلامية[١].

– ومن أهم معوقات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

- غياب أدوات السيولة قصيرة الأجل.
- الاعتماد على الحسابات الجارية.
- عدم وجود تسهيلات المقرض الأخير.
- عدم وجود سوق إسلامي ما بين البنوك.
- غياب السوق القانوني الإسلامي. البطء في ابتكار أدوات مالية إسلامية.
- القيود الشرعية على بيع الديون.
- عدد قليل من المشاركين[٢].

ومما سبق يتضح للباحث:

أن فائض السيولة من أكبر التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية لصعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها واعتبارات الربحية المرجوة، وزيادة السيولة عن المستوى المناسب في أي مصرف تعني ضعف قدرته في استثمار هذا الفائض وتحقيق الأرباح، عدا عن ضعف مساهمته في تحسين الاقتصاد، ومما زاد من أهمية ضرورة التعامل مع فائض السيولة بحيطة وحذر شديدين هو تكرار الأزمات المالية التي أصبحت تصيب الأنظمة المالية المحلية والعالمية.

إن الأسس والقوانين التي تحكم عمل المصارف الإسلامية لا تسمح لها بالتصرف بفائض السيولة لديها مثلما تصنع المصارف التقليدية التي تتعامل بنظام الفائدة الربوي، إذ يمكن لأي مصرف تقليدي أن يودع فائض سيولته في أي وقت ولأي مدة لدى مصرف آخر بسعد الفائدة السائد في السوق، كما يمكنه الاقتراض في حال العجز.

---

[١]– انظر: نفس المصدر السابق.

[٢]– انظر: تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، لعبد الكريم قندور، وحكيم براضيه، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية: (٢٠١٤ م).

وبناءً على ذلك لا تعتبر السيولة مشكلةً خطيرةً بالنسبة إلى المصارف التقليدية خلافاً للمصارف الإسلامية، التي لا تتعامل بنظام الفوائد الربوية، وهذا تسبب بوجود بعض السلبيات التي أثرت على أداء المصارف الإسلامية وحد من الفائدة التي تقدمها المصارف المركزية[1].

ويمكن إجمال الآثار الناجمة عن فائض السيولة في المصارف الإسلامية فيما يلي:

- وجود فائض في السيولة لدى المصرف الإسلامي قد يعطي انطباعاً بأن إدارته غير قادرة على استثمار هذه الأموال وتوظيفها بشكل مناسب بما ينفع المجتمع.
- يسبب فائض السيولة تعطيل الأموال بدون استثمارها، وهذا ما يتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى تثمير الأموال وتنميتها، حيث سيؤدي عدم الاستثمار إلى ضياع عائد معين كان من الممكن الحصول عليه لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت استثماراً نافعاً.
- تتأثر الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بشكل سلبي.
- الإساءة إلى سمعة المصرف وإظهاره بالعجز وعدم القدرة على تشغيل واستثمار الأموال في المشاريع الاقتصادية المختلفة وتعطيلها، وهذا يتنافى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية في عدم جواز احتباس المال ووجوب تشغيله ما يعود بالنفع على المصرف وعلى المودعين.
- عدم استثمار المال وتشغيله قد يؤدي إلى نقص قيمته بسبب التضخم المالي وتغيرات أحوال السوق، ما يؤثر على القيمة الحقيقية للمال.
- اتخاذ قرارات إدارية ومالية غير سليمة بسبب الارتباك وسوء الحالة المعنوية لدى إدارة المصرف، ما قد يؤدي إلى انهيارات وخسائر لا تحمد عقباها[2].

وتتفاعل هذه الآثار معاً، وينجم عنها انخفاض في العائد الإجمالي من أنشطة المصرف الإسلامي من ناحية، وعدم استغلال أمثل لطاقته في المساهمة في تحقيق المنافع الاقتصادية من ناحية أخرى.

---

[1] – انظر: دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية في ظل نظام لا ربوي، لحدة رايس: (٢٠٠٩م).

[2] – انظر: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: المعايير والأدوات، لحسين شحاتة، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، محرم ١٤٣٢هجري، ديسمبر (٢٠١٠ م).

وتستخدم المصارف طرقاً متعددة في إدارتها لسيولتها النقدية للسيطرة على فائض السيولة، ومن أهمها ما يأتي:

- الفهم الشامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل على استراتيجية السيولة الكلية للمصرف.
- إدارة موجودات والتزامات المصرف والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية قدر الإمكان.
- إعلان السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة للمصرف بشكل كامل بعد اعتمادها من قبل مجلس إدارة المصرف.
- تحليل احتياجات التمويل الصافي ووضع تصورات بديلة وخطة طوارئ[١].
- تنويع مصادر تمويل المصرف.
- السيطرة المركزية على السيولة، وإيجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لمواجهة التزاماته الضرورية ما أمكن.
- توافر نظم برمجية فعالة في تقديم سائر المعلومات المطلوبة، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في رفد إدارة المصرف بالبيانات الدقيقة، وبذلك يمكن قياس وإدارة التدفقات النقدية ومتطلبات السيولة وتحليلها والتنبؤ بمنحاها[٢].

[١]– انظر: اقتصاديات النقود والبنوك "الأساسيات والمستحدثات"، لعبد المطلب عبد الحميد، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر – الإسكندرية: (٢٠٠٧ م).

[٢]– انظر: المصدر السابق نفسه.

الخاتمة:

١- عرفت الدراسة ان مشكلة السيولة هي:" زيادة رصيد النقد الفعلي عن رصيد النقد الواجب الاحتفاظ به، وينشأ هذا الفائض عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة (الودائع بشكل أساسي) أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كليهما معاً، ويحدث ذلك الفائض نتيجة مجموعة من الأسباب، وينتج عنه مجموعة من الآثار السلبية

٢- بينت الدراسة أسباب مشكلة فائض السيولة و الأضرار التي تلحق المصارف الإسلامية نتيجة فائض السيولة.